مماثلة الى الأسعار السائدة في أسرائيل في حين بقيت الاجور أدنى من الاجور الاسرائيلية . بعبارة اخرى ، اكتسبت اقتصاديات الضفة الغربية ملامح جديدة تتناسب مع ارتباطها الجديد مع اسرائيل وتختلف الى حد بعيد عن ملامحها السابقة حين كانت جزءا من الاقتصاد الاردني . وبسبب تخلف الضفة الغربية الكامل عن اسرائيل في حقل التصنيع لا شك في ان الصناعات الصغيرة هناك هالكة لا محالة في المستقبل بسبب عجزها عن منافسة المصنوعات الاسرائيلية ، مما يعني ان ما تسميه سلطات الاحتلال « بالتنسيق بين اقتصاديات الضفة واسرائيل » لا يمكن ان يعني في المستقبل الا جعل الضفة مصدرا لليد العاملة الرخيصة وسوقا جديدة للمنتجات الاسرائيلية ، ولم يداور بعض الوزراء الاسرائيليين في التصريح عن هذه الحقيقة (٣٨).

قبل العدوان كانت الزراعة تشكل قاعدة رئيسية لاقتصاد الضفة الغربية ، وتؤمن ثلث انتاجها العام وتوفر العمل لنصف القوة العاملة فيها . وضمن مخططها للاستفادة من الانتاج الزراعي للضفة وتحويله بشكل يتناسب مع مصالح الاقتصاد الاسرائيلي ومتطلباته قامت سلطات الاحتلال اول الامر بتنشيط الدوائر الحكومية المرتبطة بالزراعة وشجعت تشكيل اللجان الزراعية المحلية ومؤسسات التسويق . كما استمرت في تقديم الخدمات البيطرية وتطعيم الماشية والدجاج ورش كافة مناطق زراعة الحمضيات في الضفة(٣٩). واعتبرت وزارة الزراعة الاسرائيلية وسائل التحريج التي كانت متبعة في الاردن غير صالحة ولا تفي بالمطلوب لذلك أرسلت عددا من المسؤولين العرب لدراسة الوسائل الاسرائيلية في هذا الميدان ، كما أرسلت خبراء من عندها كي يشرفوا على زراعة مليون غرسة في الضفة(٤٠). واستمرت الحكومة الاسرائيلية بمشروع المراكز الزراعية التجريبية الخمسة العاملة في الضفة الغربية وتشجيع التجارب في هذه المراكز على انواع جديدة من المحصولات تهم الاقتصاد الاسرائيلي بالدرجة الاولى(٤١). وفي نطاق تحويل الانتاج الزراعي في الضفة الى منتوجات تحتاجها اسرائيل قامت وزارة الزراعة الاسرائيلية بنشاط كبير مثل تنظيم دورات مدتها اسبوعين لتدريب بعض العمال الزراعيين العرب ، على استخدام الوسائل الزراعية الجديدة والاستفادة من الاسمدة الكيماوية . ولا بد من الاشارة الى ان سلطات الاحتلال قد نفذت مشاريعها على هذا الصعيد في مرحلتين : كانت الاولى تنشيط الزراعة مجددا في الضفة الغربية بعد الحرب مباشرة ، اما الثانية فتتلخص بتحويل الانتاج الزراعي للضفة تدريجيا لخدمة مصالح الاقتصاد الاسرائيلي . ولا شك ان اهم عامل في تحقيق المرحلة الاولى كان فتح اسواق الضفة الشرقية امام انتاج الضفة المحتلة بسماح الاردن استمرار التجارة بين المنطقتين مما رفع عن اسرائيل عبء استيعاب انتاج الضفة الغربية الذي كان سينافس الانتاج الاسرائيلي من الفاكهة والخضروات بأسعار تقل بحوالي ٢٠ — ٢٥ بالمئة عن الاسعار الاسرائيلية . في الواقع عملت سلطات الاحتلال اول الامر على عرقلة تصدير الانتاج الزراعي للضفة الى اسرائيل والقدس عن طريق فرض شروط يتعذر توفرها في الانتاج العربي ، مثل فحوص صحية خاصة للمنتجات الغذائية والاصرار على تأمين تصريح خاص لتصديرها وضمانات مسبقة بالا تؤدي المواد المصدرة الى فائض في اسرائيل(٤٢). بالاضافة الى ذلك تم توجيه المزارعين العرب نحو اسرائيل بحيث يشترون البذور والاسمدة والمبيدات الحشرية والالات وفي بعض الحالات الجرارات الزراعية من الشركات الاسرائيلية(٤٣). وفي هذه الاثناء كانت لجان حكومية اسرائيلية تضع خططها الفورية والبعيدة المدى لتبديل اقتصاد الضفة الغربية وخاصة في ميدان الزراعة . كان الاقتراح الفوري الذي خرجت به اللجان هو خفض حجم انتاج الحاصلات الزراعية الموجهة للاستهلاك المباشر مثل البطيخ والخضروات ورفع حجم انتاج الحاصلات التي تحتاج الى الصناعة مثل القطن والتبغ والسمسم باعتبار ان كل ما له علاقة بالصناعة يزيد من ارتباط الضفة المتخلفة صناعيا باقتصاديات اسرائيل التي تتوفر لديها الامكانيات الصناعية المتقدمة . كذلك اقترحت اللجان المعنية تشجيع انتاج الخضروات الشتوية على الفور لاجل تصديرها الى اوروبا عبر اسرائيل وتشجيع انتاج الحبوب والتين والزيتون بسبب انخفاض محصولها في اسرائيل(٤٤). اما الخطط الطويلة المدى فقد كانت تشمل تحسين وسائل الزراعة والري وتربية المواشي وتحديثها بما يتفق مع المخطط الاسرائيلي في وضع الانتاج الزراعي للضفة الغربية في خدمة المصالح الاقتصادية الاسرائيلية المباشرة وربطه بها ربطا عضويا . في النهاية علينا ان ندرك بوضوح